

الفلاسفة انهم يسمونه جوهرًا والجوهر عندهم الموجود لا في موضوع  
 انما قاله ابن سينا ومن تبعه واما ارسطو او ايتاعد وغيرهم من الفلاسفة  
 فيسمونه جوهرًا والوجود وكله يتقسم عندهم الى جوهر وعرض والبدن  
 الاول داخل عندهم في مقوله الجوهر والاظهار ان التصاريح انما اخذوا  
 تسميته جوهرًا عن الفلاسفة كما قولنا من دين المسيح ودين  
 المشركين الصابيا منها واما النزاع المعنوي فيقال قول القائل  
 انه جوهر كالجواهر جسم كالا جسم لفظ مجمل فانه قد يراد  
 به انه ما مثل لكل جوهر وكل جسم فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه  
 ما يجب ويجوز ويمتنع على ما حصل فيه المشترك القدر المشترك بينهما  
 وقد يريد به انه ما مثل لها في القدر المشترك بينهما كلها بحيث يجب  
 ويجوز ويمتنع عليه ما يجب ويجوز ويمتنع على ما حصل فيه القدر  
 المشترك ولو انه واحد فاما الاول فانه اما ان يقول مع ذلك تماثل  
 الاجسام والجواهر واما ان يقول باختلافها فان قال تماثلها  
 كان قوله هو القول الثاني اذ كان يجوز على كل منهما ما يجوز على الاخر  
 ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه باعتبار ذاته وان  
 قال باختلافها امتنع مع ذلك ان يقول انه كالا جسم فانه من المعلوم  
 على هذا التقدير ان كل جسم ليس هو مثل الآخر ولا يجوز على احد  
 ما يجوز على الاخر فكيف يقال في الخالق سبحانه انه يجوز عليه ما يجوز  
 على كل مخلوق قائم بنفسه حتى في الجساد والنبات والحيوان هذا لا يقبل  
 عاقل حتى القائلين بربوبية الوجود فهو لا عندهم هو نفس وجود

الاجسام

الاجسام المخلوقة ولكن هو مع هذا لا يقولون انه يجوز على وجود  
 جميع الموجودات ما يجوز على وجوده وهذا وان قال انه كالا جسم  
 المخلوقة في القدر المشترك بينها بحيث يجوز عليه ما يجوز على الجميع  
 لاعلم كل واحد واحد فمذا ايضا قول معلوم الفساد ولا يعرف قائله  
 معروفا يقول به فان هذا هو التشبيه والتشبيه الذي يعلم بتو الله  
 عنه اذ كان كل ما سواه مخلوق والمخلوقات تشترك في هذا المسمى  
 فيجوز على الجميع من العدم والحديث والافتقار ما يجب تنزيهه  
 عنه بل الوجاز ووجوب وامتنع عليه ما يجوز ويجب ويمتنع على  
 الممكنات والمحدثات لزم الجمع بين المتقضين فانه يجب للوجود  
 والعدم فلو وجب ذلك للمحدث مع انه لا يجب لذلك لزم ان  
 يكون ذلك واجب للمحدث غير واجب له ولو جاز عليه لا يمكن  
 والعدم مع ان الواجب له ذلك لزم بنفسه القديم الذي لا  
 يقبل العدم لا يجوز عليه الامكان والعدم للزم ان يمتنع عليه  
 العدم لا يمتنع عليه وان يجب له الوجود لا يجب له وذلك جمع  
 بين التقضين فتتنزه الله عما يستحق التنزيه عنده من هما  
 ثلثة المخلوقين يمنع ان يشاركها في شيء من خصائصها سواء كانت  
 تلك الخاصة شاملة لجميع المخلوقات او مختصة ببعضها فاعلم  
 ان القول بان جوهر كالجواهر او جسم كالا جسم سواء جعل  
 التشبيه بكل منهما او بالقدر المشترك بينهما لم يقل به طائفة  
 معروفة اصلا فان كان النزاع ليس الامع هو الاء فلا نزاع في  
 المسئلة فتبقى جوهرها المعنوية في ذلك ضابطة وجوهره اللفظية